بيان المؤهلات

بيان المؤهلات فيما يتعلق بالمادة 36(3)(أ) و (ب) و (ج)؛ (5) و (7) و (8)(ب) من نظام روما الأساسي.

السيدة ماريا ناترسيا هي من مواطني تيمور، متزوجة ولديها أطفال. خلال عملها منذ 14 عاما كقاضية، لقد أثبتت السيدة ماريا ناترسيا ضمن قضاة آخرين تحليها بالأخلاق الرفيعة في حياتها الخاصة والعامة، إنها مستقلة ومنصفة وتتحلى بالنزاهة كما أنها أظهرت القدرات اللازمة لأعلى منصب قضائي.

لدى السيدة ماريا ناترسيا جميع السمات المطلوبة وفقا للمادة 36(3)(أ) و (ب) و (ج) و (5) و (7) و (8)(ب) من نظام روما الأساسي.

إنها تقوم بالعمل كمحام مساعد منذ عام 1999، غالباً بصفة حماية وترويج حقوق الإنسان في تيمور.

في أوائل عام 2000، تم تعيين السيدة ماريا ناترسيا كأول قاضي تيموري من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حيث تم تعيينها على الفور كقاضية وطنية لتلتحق بالقضاة الدوليين في اللجنة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في المحكمة الإقليمية في ديلي، تيمور الشرقية، وخدمت في هذا المنصب حتى عام 2005. وبصفتها كقاضية للجان الخاصة للجرائم الخطيرة، لقد عملت بصفة رئيس ومقرر لعدة قضايا جنائية تنطوي على القتل والاضطهاد والاعتقالات غير الشرعية والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي، والإبعاد والنقل القسري للسكان، والسجن أو غيرها من أعمال الحرمان الشديد للحرية البدنية مما يخالف القواعد الأساسية للقوانين الدولية، والاختفاء القسري للأشخاص، وغيرها من الأعمال غير الإنسانية المماثلة بتعمدها التي تتسبب في معاناة شديدة أو إصابة جسدية وعقلية خطيرة وللصحة الجسدية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية. لدى السيدة ماريا ناترسيا معرفة ممتازة للإجراءات ومنهجية العمل في المحكمة الجنائية الدولية.

كما ورد أعلاه، لقد عملت السيدة ماريا ناترسيا بصفة رئيسة ومقررة لعدة قضايا جنائية باستخدام اللغة الإنجليزية كلغة عمل في ذلك الوقت، وبالتالي لديها معرفة شفوية ومكتوبة جيدة باللغة الإنجليزية.

لقد تم إنشاء اللجان الخاصة للجرائم الخطيرة وتطبيقها من قبل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ضمن أنظمتها كمزيج من أنظمة القانون العام والمدني، على وجه التحديد، النظام رقم 2000/15 لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المستمدة من نظام روما الأساسي.

والآن، بقيام تيمور الشرقية بتطبيق نظام القانون المدني، تقوم السيدة ماريا ناترسيا ضمن أعمالها اليومية بتطبيق نظام القانون المدني.

لقد اكتسبت السيدة ماريا ناترسيا أيضا الخبرة من خلال ترأسها وعملها كمقررة في القضايا الجنائية التي تنطوي على الاعتداء الجنسي والاغتصاب والعنف المنزلي ضد النساء والأطفال.

منذ عام 2011، كانت تقوم السيدة ماريا ناترسيا بممارسة مهامها بصفة قاضية في محكمة تيمور العليا حيث تتعامل في القضايا الجنائية مثل الاعتداء الجنسي والاغتصاب والعنف المنزلي ضد النساء والأطفال. وبدورها، المحكمة العليا هي أعلى محكمة في البلاد، ولها اختصاص للقرار في المسائل الدستورية والانتخابية والإدارية والضريبية.

لقد عززت هذه التجربة المزيد من معرفتها للممارسة العملية والنظرية للقانون الدولي، بالإضافة إلى خبرتها في المفاوضات التي أجريت في سياق متعدد الأطراف.

وبصفتها كقاضية، كانت السيدة ماريا ناترسيا تشارك مباشرة في العديد من المناقشات في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية حول القانون الإنساني الدولي، وحقوق الأطفال والنساء.

واستناداً إلى خبرتها وتجاربها كقاضية، فإنه من الملائم جداً شمل ترشيحها في القائمة ألف، وفقاً إلى ما تنص عليه المادة 36 (5) من نظام روما الأساسي.

عدا عن خبرتها الثابتة كقاضية، إنها أيضا أستاذة مساعدة تحاضر في قانون أصول المحاكمات الجنائية في كلية الحقوق في جامعة باز.

ومن عام 2007 إلى 2009، كانت السيدة ماريا ناترسيا رئيسا بالإنابة لمحكمة الاستئناف في ديلي، بينما كانت تقوم أيضا بمهام كقاضي والقاضية الإدارية لمحكمة إقليم ديلي.

وفي الوقت الراهن، السيدة ماريا ناترسيا هي نائبة رئيس مجلس تيمور الأعلى للقضاء كما أنها مسؤولة أيضا عن محاكم المجلس الأعلى للقضاء وإدارته والميزانية منذ عام 2006.

واعترافاً بأهمية العمل الذي كانت السيدة ماريا ناترسيا تقوم بتطويره في بلادها، خاصة مساهمتها في بسط سيادة القانون، وللشعب التيموري والإنسانية، لقد حصلت في عام 2012 على جائزة الشرف من رئيس جمهورية تيمور الشرقية، الدكتور خوسيه راموس هورتا.